سلامة الغذاء.. مهمة أخرى للزراعة الوطنية

الغذاء هو الشغل الشاغل للسياسات الزراعية في كل دول العالم المتطورة والنامية، بل هو هوس الفرد وثمرة سعيه الدؤوب للعمل، لاسيما في زمن ساد فيه القلق تجاه التلوث بشتى أشكاله وأثره على سلامة الغذاء. ولا بد حين البدء بموضوع يمس ديمومة الحياة بصورة مباشرة من استعراض الحقائق الأساسية التالية:

م. أحمد مقدام قباني



- ٣٠٪ من الأمراض تنتقل عن طريق الأغذية.
- ٧٠٪ من إصابات الإسهال تعود للتلوث البيولوجي (حوالي ١٥٠٠ مليون نسمة سنوياً في العالم).
- سوء استخدام المبيدات والإفراط فيها أدى لتراكم مخلفاتها بمستويات خطرة في الغذاء.
- سوء استخدام المضادات الحيوية والإفراط فيها أدى لمناعة لدى مسببات الأمراض في المحاصيل الزراعية وعند الحيوانات.
- ارتفاع نسبة الأمراض النادرة وازدياد السرطانات والأمراض التحسسية والعصبية والنفسية (كالفصام والاكتئاب).
- تفشي أمراض خطيرة ناجمة عن مادة الديوكسين كالإصابة باعتلال الدماغ الاسفنجي (جنون البقر).
- اختلال في المناخ العام للأرض ناتج عن التلوث (زيادة الحرارة).

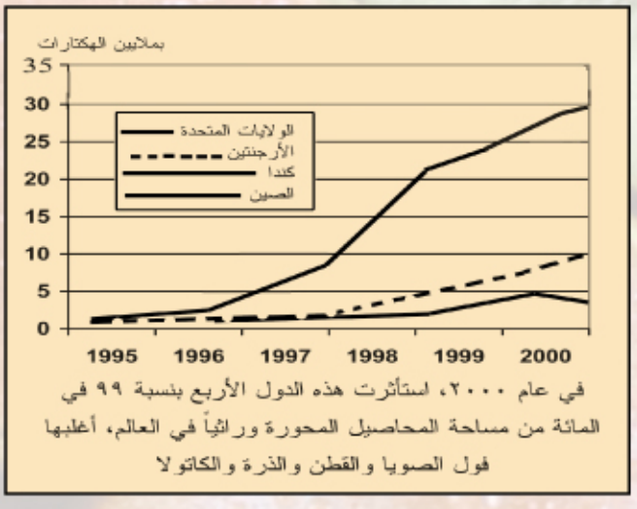
التحديات التي تواجه المستهلك:

تبقى الطبيعة الأم الحنون التي تمنح أبناءها ما يحتاجونه، وكلما زاد تدخل الإنسان في نواميسها بصورة تعاكس تلك السنن زاد قلقه على مستقبله وغرقه في تيهه وأمراضه. الأمر الذي نجم عنه إشكاليات مختلفة تمس سلامة الغذاء عصب الحياة تتلخص هذه التحديات بمجموعتين من التلوث:

- الملوثات الكيميائية (المصنعة) وتضم بقايا المبيدات والهرمونات والأسمدة الكيماوية والنفايات الصناعية (الغازية، السائلة، الصلبة).
- الملوثات البيولوجية وتشمل الإخلال بالبيئة كالتدخل في التركيب والتنوع الحيوي والتوازنات الطبيعية ومنها التعديل الوراثي أو بنقل المسببات المرضية عبر الأقاليم المختلفة والتي شهدنا منها أمراضاً لم تكن معروفة في بلادنا في الإنسان والحيوان والنبات بل حتى الحشرات مدخلة كالبق الأمريكي والسونة... الأمر الذي جعل الدول تفرض شروطها ومواصفات على تداول الأغذية واستيرادها حتى أصبح الامتثال لمواصفات الأغذية التي وضعتها هيئة الدستور الغذائي في الـ (FAO) تسمح لكل بلد أن يضع ما شاء من شروط، على أن يقدم مبررات لشروطه مهما كانت أشد صرامة حفاظاً على سلامة مواطنيها.

وهو ما يواجه البلاد الأشد فقراً لاسيما عندما ترغب تلك الدول بالتصدير الأمر الذي يؤدي إلى توجه انتشار المواد الملوثة أو المعدلة وراثياً من الدول الغنية ليتراكم بالدول الأكثر فقراً والشكل التالي يوضح ازدياد النشاط الزراعي العالمي وإنتاج المواد المعدلة وراثياً.

على الرغم من أن كثيراً من مواضيع سلامة الغذاء يدور حولها جدل بين مؤيد ومعارض وعلى الأخص موضوع التعديل الوراثي الذي نأمل أن نرجع إليه في وقت آخر.



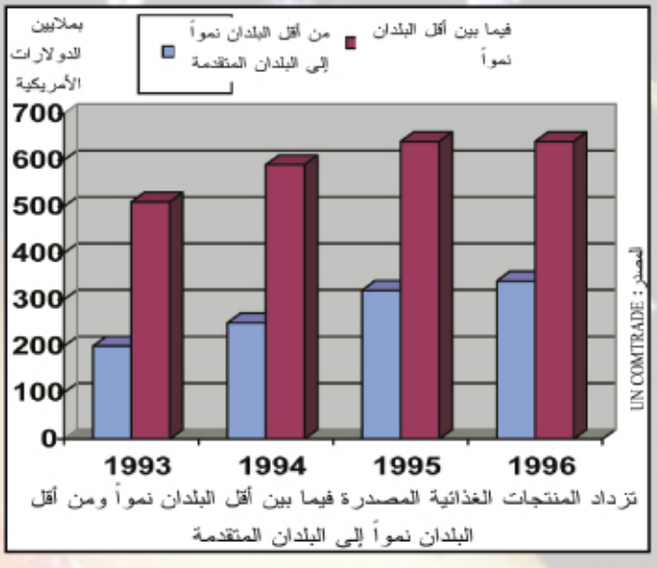
في عام ٢٠٠٠، استأثرت هذه الدول الأربع بنسبة ٩٩ في المائة من مساحة المحاصيل المحورة وراثياً في العالم، أغلبها فول الصويا والقطن والذرة والكانولا



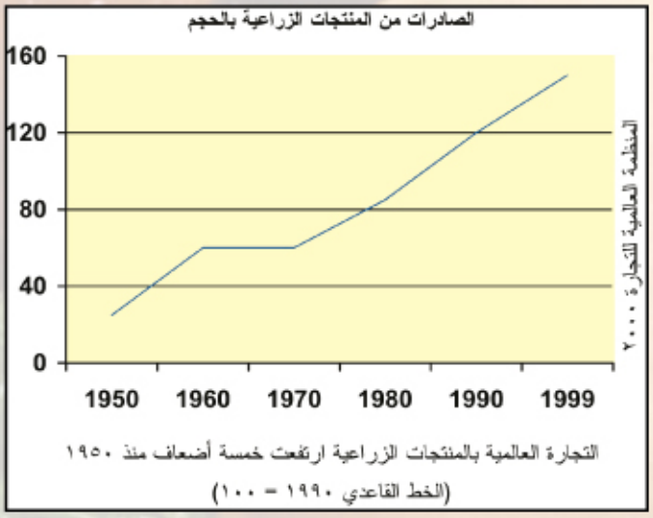
فإنه لا اختلاف على أن الملوثات الكيماوية التي أصبحت أمراً واقعاً تشكل خطراً محدقاً على سلامة الغذاء والبيئة ولبيان ما يحوم حول المواد المؤثرة على النمو (الهرمونات) وخصائصه فإن منظمات النمو (وهي أجزاء من المليون في الكائن الحي) الاستروجينية والأندروجية والأكسينات وغيرها وهي تستخدم بهدف تجاري وإنتاجي (زيادة الوزن وتسريع النمو) تعتبر خطرة وهنا نشير إلى ما ورد بخصوصها في كتاب منظمة الصحة العالمية(٢).

(توضح الآن للعالم أجمع أن الغذاء الحاوي على مثل هذه المواد يؤثر في صحة المستهلكين عن طريق الآثار المتبقية لهذه الهرمونات).

وتضيف: (على الرغم من أن الدول الأوروبية قد حرمت استخدامها



تزداد المنتجات الغذائية المصدرة فيما بين أقل البلدان نمواً ومن أقل البلدان نمواً إلى البلدان المتقدمة



التجارة العالمية بالمنتجات الزراعية ارتفعت خمسة أضعاف منذ ١٩٥٠
(الخط القاعدي ١٩٩٠ = ١٠٠)

فإنها مازالت تطبق بشكل غير قانوني وغير معروف وواسع في العديد من الدول النامية والأثر الضار لها ينقسم لثلاث زمر أساسية هي السمي - الجرثومي - المناعي) وقد خلصت المنظمة لوجوب وقف استعمال الهرمونات.

وفي مصر قدم مدير البحوث الزراعية في القاهرة(٣) تحذيرات هامة ضد استعمال الهرمونات لزيادة إنتاج الخضار والفواكه المزروعة، كما اخذت منظمات عدة هذا الموضوع بجدية تامة كاللجنة الاقتصادية الأوروبية والمكتب الدولي للأوبئة الحيوانية والمجلس الأوروبي والكودكس الغذائي.

لقد أصبح واضحاً وجود علاقة بين ارتفاع الإصابة بأمراض التهاب الكبد الوبائي وسفلس الكلى وبين الإفراط باستخدام المبيدات الزراعية إضافة لما يعرف (بتسمم التربة).

وفي هذه العجالة لايفوتني التذكير بالتلوث الناجم عن الأسمدة والمبيدات (التسمم النتراتي).

الآثار الاقتصادية للتلوث:

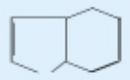
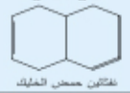
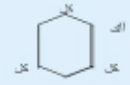
ورد في دراسة أعدت من قبل (المنظمة العربية للتنمية الزراعية - جامعة الدول العربية(٤).

(أن الصادرات العربية للأسواق الأوروبية سرعان ما تصطدم بخط دفاع ثان أكثر ارتفاعاً وصلابة يتمثل في الجوانب الخاصة بمعايير الجودة والمواصفات والسلامة الصحية والرقابة الخاصة بالأمراض والحجر الزراعي والمعاملات الكيماوية والهرمونية والظروف والخصائص العامة ليس للمنتج فحسب وإنما لمواقع الإنتاج وحقوله ومراكز التعبئة والتجهيز ومواصفات ومواد التعبئة).

وإضافة لهذا الأثر الاقتصادي (على التصدير) ثمة وجه اقتصادي آخر وهو ارتفاع نسب الأمراض وتشوه الأجنة والسرطانات وهي عبارة عن تكاليف غير مباشرة للاقتصاد الوطني.

ولحساسية هذا الموضوع وأهمية متابعة هذه المواد المختلفة وآثارها يصدر سنوياً في المملكة المتحدة كتاب عن وزارة الزراعة البريطانية يدعى دليل المبيدات في المملكة ويشمل المبيدات الحشرية والفطرية والأعشاب والقوارض والهرمونات النباتية وما يسمح باستخدامه للتجذير ومكافحة الأعشاب في الكمنولث وأوروبا وأمريكا(٥).

جدول رقم (١) الأكسينات الصناعية (المخلقة) الشائعة الاستعمال

النوع	المثال	زمن الاكتشاف	الاستعمالات أو التطبيقات الزراعية
أحماض الإندول	L'indole acetic acid ك١٠ ن٢ ك٢ آن  إندول حمض الخليك	Kogl et al (١٩٣٤)	حد الثمار وتكوين الجذور على العقل وكمبيدات حشائش
أحماض النفثالين	Napthalene acetic acid ك١١ ن٢ ك٢ آن  نفثالين حمض الخليك	Zimmerman et al (١٩٣٦)	حفز الثمار وتكوين الجذور على العقل
أحماض الفينوكسي	2,4,6 dichlorophenoxy acetic acid	Zimmerman and Hitchcock (١٩٤٢)	كمبيدات حشائش، عقد وخف الثمار، تحور نمو وتضج الثمار
أحماض البنزويك	2,4,6 trichlorn benzoic acid.  ٢،٤،٦ ثلاثي كلور وحمض البنزويك	Denthy (١٩٥٠)	كمبيدات حشائش

وإلى أن يأتي يوم تصل فيه الاتفاقية الدولة لوقاية النبات – والتي سورية عضواً فيها- إلى بنود صريحة في هذا المجال يستمر التجاذب بين أخذ ورد علماً أن الاتفاقية(٦) قد نصت على أن (تقوم الأطراف المتعاقدة على إنشاء هيئة تدابير الصحة النباتية في إطار منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة).

وهكذا يبقى الجهد المحلي في بث الوعي واتخاذ الحيطة هو الملاذ الأول لتأمين غذاء سليم لاسيما إذا ما أدرك الفرد أياً كان موقعه التكاليف غير المباشرة التي يدفعها ثمناً للتلوث.

جوانب مشرقة في سياستنا الزراعية:

قد يتساءل القارئ أين نحن من تلك التحديات وهل غذاؤنا سليم لانكون مغالين إذا تعجلنا الإجابة عن ذلك من خلال ثلاثة جوانب هامة هي التشريعات (القرارات) والضوابط الفنية والميزات البيئية (النسبية).

ففي إطار التشريعات فقد صدر القرار رقم ٢٢٨ / ت تاريخ ١٥ / ٣ / ١٩٩٣ المتضمن منع استخدام مياه الصرف الصحي في ري الخضار والفواكه التي تؤكل نيئة.

ولايفوتنا هذا القرار رقم ٢٥ / ت تاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٩٥ المتضمن منع استخدام الهرمونات النباتية والقرار رقم ٢٦ / ت تاريخ ١٠ / ١٢ / ١٩٩٥ المتضمن منع استخدام الهرمونات الحيوانية مع لوائحه التفسيرية، وهذان القراران يشكلان خطوة تشريعية رائدة وسباقة في هذا المجال ويمكن للمهتم الإطلاع عليهما في أي مصلحة زراعية أو وحدة إرشادية وهما ثمرة جهود مضنية ساهمت فيها كل الفعاليات الرسمية والعلمية من الجامعات وهيئات بحث علمي خارج القطر وداخله وبتنسيق من قبل مديرية الشؤون الزراعية والصحة الحيوانية ولكننا نأمل من الجهات الأخرى المشاركة الفعالة بتنفيذها وتطويرهما بحيث يصبحان قانوناً أكثر إلزاماً وفعالية.

وبخصوص الجوانب الفنية فإن مديرية وقاية المزروعات لم تألُ جهداً بالالتزام الصارم بعدم السماح للمبيدات الممنوعة دولياً من دخول القطر كما أن الضوابط والتعليمات الفنية بخصوص البذار المسموح استيرادها تنص في بعض منها أن لاتكون معدلة وراثياً كما في فول الصويا (لصناعة الزيوت) والذرة الصفراء (لصناعة النشاء).



وإن نظام سحب العينات لدينا يلتزم بالنظام الدولي المعتمد لسحب عينات البذار المسمى (نظام الايستا الدولي ISTA) والذي يضمن تماثل سحب العينات بطريقة عشوائية.

وتعمل مديرية الإرشاد الزراعي من خلال البرامج الإرشادية المعدة بكل دقة ودراسة وتمحيص تقوم أساساً على المكافحة المتكاملة وعند العتبة الاقتصادية للإصابة والتركيز على الاهتمام بالمكافحة الحيوية بنشر المصائد الفرمونية والأعداد الحيوية مما يحقق نظافة المنتج وسلامة البيئة ويمكن للقارىء الرجوع إلى نشرات مديرية الإرشاد الزراعي في هذا المجال (كبرنامج المكافحة المتكاملة في الحمضيات أو الزيتون أو القطن) ليقف على ما تتضمنه من جهد.

كما أن الإجراءات التي وضعت من قبل الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس في القطر وفي الأقطار العربية الأخرى هي نوع من الإجراءات الفنية والضوابط التطبيقية لحماية المستهلك والبيئة من أي أثر متبق للمواد الكيماوية.

كما أن المميزات البيئية للقطر (موقع ومناخ) تحقق الوفرة والتنوع مما يعطيها ميزة نسبية طبيعية تتجلى في نظافة المنتج حتى وصف زيت الزيتون السوري بأنه منتج عضوي ١٠٠٪ وكذلك القطن.. وهي بطبيعة الحال ميزة نسبية اقتصادية تستحق أن نحافظ عليها ونعتني بها ونعمل على تكريسها واستثمارها.

وخلاصة القول:

إن مسؤولية سلامة الغذاء على الرغم من أنها جزء من مهام الزراعة الوطنية فهي مسؤولية اجتماعية عامة على كل منظمات المجتمع وفعاليته أن تساهم فيها وتحافظ عليها. كما أن صحة المواطن هو هدفها النهائي ولا يغيب عن البال أن تكاليف معالجة الأمراض وخاصة السرطانات وإزالة التلوث ومعالجته (كالتملح) هي أكبر من أي عوائد عاجلة يمكن أن تجنى منه.

المراجع:

١) قسم الإنتاج ووقاية النبات (نشرة) WWW.fao.org.
٢ الكتاب (نشرة) رقم / ٧٢٨ / ٣٩ / م.ص.ع تاريخ ١٥ / ٧ / ١٩٩٣.
٣) جريدة الأخبار في ١٥ / تموز / ١٩٩٣.
٤) أثر سياسات أوروبا الموحدة على الزراعة العربية. الخرطوم كانون الأول ١٩٩٤.
٥) جامعة دمشق / كلية الزراعة / د. عدنان قطب.
٦) النص المعدل الجديد للاتفاقية (FAO).